

اللجنة الثانية  
الجلسة ١٥  
المعقودة يوم الأربعاء  
١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
**الجمعية العامة**  
الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

UNITED NATIONS

الرئيس: السيد زياران (جمهورية إيران الإسلامية)  
1991  
(نائب الرئيس)

SECRETARY-GENERAL

المحتويات

البند ١٣ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.2/46/SR.15  
26 November 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56568 ١٧٩٠(٩)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/46/3 ، A/46/19 ، A/46/163 ، A/46/171-E/1991/6 ، A/46/132-E/1991//58 ، A/46/171- E/1991/61 ، A/46/204-E/1991/80 و Add.1 و 2 ، A/46/263-E/1991/88 ، A/46/288 ، A/46/467 ، A/46/477 ، A/46/493 ، A/46/520 ، A/C.2/46/2 ، A/C.2/46/5 ، A/C.2/46/ ) A/C.2/46/ L.8 و Corr.1 ، L.10 ، L.11 و L.12 ؛ E/1991/32 (الملحق رقم (١))

١ - السيد ناشون (هنغاريا) : قال إن هنغاريا قد بدأت بجراءة عملية انتقال ستتيح لها المجال للنفذ الى مجتمع البلدان الديمقراطية المتقدمة النمو . وأضاف أن بلده يبذل جهده الآن لتصفية آثار ٤٠ عاما من اقتصاد مخطط ونظام سياسي أحادي متحجر ، يسعى حثيثا لاقامة اقتصاد سوقي حقيقي . وهذا الانتقال ظاهرة معقدة تقتضي الكفاح على عدة جبهات نظرا لما ينبغي انشاؤه من مؤسسات وإطار قانوني وشركات .

٢ - كما أن هذه التحولات الجذرية تتضمن أيضا آثارا سلبية ، ولا سيما زيادة الأسعار والتضخم بشكل محسوس ، وعلى هذا ينبغي أن يقيم في الوقت ذاته نظام متين للحماية الاجتماعية . ومضى قائلا إن هنغاريا على استعداد لتحمل التضحيات التي تستلزمها هذه المبادرة ولكنها ترى أن وجود مناخ اقتصادي دولي موات قادر وحده على كفالة نجاح الاصلاحات الجارية في هنغاريا وفي غيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، وأن لذلك أهمية رئيسية بالنسبة للمنطقة والعالم بأسره على السواء .

٣ - إن هنغاريا على استعداد للمنافسة الحرة ولقوانين السوق ولفتح سوقها الداخلي ، ولا تنتظر من شركائها المساعدة ، بل التعاون الاقتصادي القائم على النفع المتبادل . وفي هذا الصدد ترحب بموقف الاتحاد الأوروبي الذي أكدته مجددا ممثل هولندا الذي تكلم أمام اللجنة الثانية باسم الاتحاد .

٤ - ولا تعني الأولوية التي توليها هنغاريا لأوروبا بأي حال من الأحوال أنها غير عازمة على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى . بل على النقيض من ذلك ، فقد شرع بلده بالفعل ، إثر مبادرة من الحكومة الهولندية ، في برنامج للتعاون الثلاثي تتلقى هنغاريا بمقتضاه من هولندا مساعدة تستهدف تطوير روابطها التقنية والعلمية والتعليمية مع العالم الثالث . ورغم الطابع المحدود لهذا البرنامج ، فإنه أشبه جدارته وهناك بلدان أخرى من أوروبا الشرقية تتطلع الى الاشتراك فيه .

(السيد ناشون ، هنفاريا)

٥ - وقال إن الوفد الهنغاري يرحب بتناول الأحداث الأخيرة في أوروبا الوسطى والشرقية في صميم مناقشة رفيدة المستوى لدورة المجلس الصيفية . وعلى نحو ما أعلنه الكثير من المتكلمين ، فإن الأهمية المعطاة لهذه التحولات لا تؤثر إطلاقاً على التعهدات التي اتخذتها بالفعل البلدان الصناعية إزاء البلدان النامية .

٦ - وبالنسبة ، من ناحية أخرى ، للالتزامات ومنافع محددة ، لا بد في الواقع من القيام من وقت لآخر بإعادة النظر في احتياجات وامكانيات البلدان التي تنتمي إلى فئات معينة . وعلى الوجه الذي أشارت إليه لجنة التخطيط الإنمائي في فصل تقريرها (E/1991/32) المكرس لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً ، يتعين أن نتجنب بأي ثمن تسييس هذه المناقشة واستخدام مجرد مؤشرات اقتصادية واجتماعية معينة لا غير من أجل إدراج بلد ما في قائمة أقل البلدان نمواً أو شطبه من القائمة . وينبغي زيادة على ذلك وضع معايير مماثلة للانتماء إلى فئات بلدان أخرى ، وهو الانتماء الذي ينبغي ألا يخضع بدوره لاعتبارات سياسية .

٧ - السيد افراموف (بلغاريا) : أعرب عن رأيه بأن نتائج الدورة الأخرى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كانت ايجابية جداً وأنها تؤكد من جديد الاتجاه الرامي لأقامة حوار بناء بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الأكثر إلحاحاً فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي . فقد حرص المجلس على الإفلات من طوق الروتين والتركيز على بعض المسائل الجوهرية عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٦٤/٤٥ . ومن المشجع ملاحظة أنه كان هناك الكثير من الوزراء ورؤساء أمانات الوكالات المتخصصة ممن اشتركوا في المناقشات الرفيدة المستوى التي كانت الإبداع الرئيسي للدورة . وكانت بلغاريا مشمولة عن قرب بالموضوع الأساسي المختار ، مما لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تجديد تأكيد الموقف المتخذ أثناء المناقشة : وهو أن تكامل اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية سيسهم في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية العالمية . ولا تود بلغاريا بتاتا أن تكون المساعدة التي تقدم إليها والتي ستمكنها من تحقيق السير السليم في عملية الانتقال الطويلة والشاقة جداً التي تواجهها حالياً ، على حساب البلدان النامية .

٨ - وطبقاً لما أعلنه بصورة فعلية العديد من المتكلمين ، وبمعزل عن التقييد بالجوانب الإدارية والتنظيمية ، فإن عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ينبغي أن تهدف أيضاً إلى تحسين فعالية أجهزتها ، ولا سيما

(السيد افراموف ، بلغاريا)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وزيادة سلطتها . إن تحسين التنسيق بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، الذي يتيح المجال لضمان عمل المنظومة بأكملها بشكل أكثر اتساقا ، يعتبر عنصرا رئيسيا في هذه العملية .

٩ - وفي هذا السياق العام ، يطلب من التعاون الاقليمي والاقليمي أن يوظف بدور جديد . ففي أوروبا ، حددت هذه العملية بصورة واضحة فعلا اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وأن بلغاريا المدركة لأهمية اللجنة في مجال التعاون الاوروبي ، تأمل أن تشارك في المستقبل في أعمالها . إن الأولويات الجديدة لبرنامج عملها ، وهي حماية البيئة وتطوير التعاون الاقتصادي ، خصوصا في ميداني النقل والاحصاءات ، تتفق تماما ، من جهة أخرى ، مع مصالح بلغاريا . وترى بلغاريا أن نجاح الأنشطة المستقبلية للجنة ستقرره التعديلات المدخلة على بنيتها وعلى أساليب عملها ، وإن مكانها في ميدان تطوير التعاون في أوروبا مرهون بهذا النجاح . وقال إن التنسيق مع منظمات دولية أخرى ، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وصندوق النقد الدولي ، ضروري أيضا . كما أن بلغاريا على يقين تام بأن التعاون التقني من أجل التنمية يمكن أن يقوم بدور ايجابي وهام جدا في النمو الاقتصادي العالمي وأن جهاز الامم المتحدة للتعاون التقني قادر حاليا على الإرتقاء بدوره في حياة المجتمع الدولي .

١٠ - السيدة فريدينش - رايش (النمسا) : قالت إنه منذ بداية المناقشة الرفيعة المستوى التي كرس في الدورة الصيفية للمجلس لهذه المسألة ، ازداد وضوح الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات الجارية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي . وإن النمسا ، نظرا لوقوعها على مقربة من بعض هذه البلدان ولما لها من روابط تاريخية معها ، تدرك ضرورة منحها دعما اقتصاديا وسياسيا للنهوض بتنمية مستقرة ومتوازنة فيها والإسهام بذلك في دمجها بالاقتصاد الاوروبي والعالمي . وقالت إن المساعدة التي تعهدت النمسا بتقديمها الى هذه البلدان قد بلغت بالفعل مبلغا اجماليا مقداره ١٥ بليون شلن ، وهو يمثل في حسابات لجنة الاتحاد الاوروبي حوالى ٤ في المائة من مجموع المساعدة الدولية ، أي ما يزيد بأربعة أضعاف على المبلغ المعتاد المحدد على أساس النتائج القومي الاجمالي لكل بلد .

(السيدة فريدينش - رايش ، النمسا)

١١ - واطافة لذلك ، تشترك النمسا بصورة نشطة في وضع برامج لتكليف الاقتصاد الكلي ولتحقيق الاستقرار في بلدان أوروبا الشرقية وذلك بوصفها عضوا في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي ، علاوة على كونها عضوا مؤسسا للمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية . وتساهم النمسا كذلك في صندوق التنمية الصناعية الذي أنشأته لصالح يوغوسلافيا الرابطة الأوروبية للتبادل الحر ، كما قدمت تبرعا هاما للمركز الاقليمي للبيئة في بودابست .

١٢ - ولم تؤثر هذه المساعدة المقدمة بتاتا على المعونة التي تقدمها النمسا الى البلدان النامية والتي زادت قليلا في عام ١٩٩٠ إذا حسبت كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي . واستطردت قائلة إن النمسا أعلنت أيضا عن عزمها على إجراء تحسين أكبر وبطريقة ملموسة لتكوين وحجم ونوعية المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها الى البلدان النامية .

١٣ - ومضت قائلة إنه إذا كانت النمسا ترحب بالتحول في أساليب عمل المجلس وبوجه خاص بإجراء المناقشة الرفيعة المستوى خلال الدورة الصيفية ، فإنها تعتبر ، أسوة برئيس المجلس ، أن هذه المناقشة لم تكن نموذجا مشاليا لتنظيم الاعمال ، بيد أنها ترى أن اللقاءات غير الرسمية التي تمت في تلك المناسبة ايجابية للغاية . وقالت إنه ينبغي للمجلس بالنسبة للمستقبل إجراء المزيد من الترشيد لمناقشاته من أجل تحسين نوعيتها ولا سيما بغرض التقيد بالمدة المحددة للكلمات . ويتعين أن يتجنب الممثلون الخروج عن الموضوع ، وأن يقدموا بيانات شفوية موجزة تشير مسائل محددة ، فالخطب الطويلة والمعقدة من الممكن توزيعها مسبقا مشفوعة بموجز لها لتسهيل قراءتها .

١٤ - وأعلنت المتكلمة ، في معرض تناولها مسألة مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، أن الأرقام التي سردتها ممثلة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بظهور وباء الإيدز مدعاة للقلق بالغ . إذ أن هذه الأرقام تبين بوضوح أن المشكلة عالمية وتتطلب اجراءات على الصعيد العالمي ، وأنها تتخطى قطاع الصحة بذاته لتشمل أيضا القطاعين الاجتماعي والاقتصادي . ولذلك قدمت النمسا القرار (٦٦/١٩٩) بشأن التدابير الوقائية ومكافحة الإيدز أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس ، وهي تستعد الآن لطرح نص أمام اللجنة بشأن هذا الموضوع .

(السيدة فريدينش - رايش ، النمسا)

١٥ - وقالت أيضا إن النمسا ، بوصفها عضوا في لجنة إدارة برنامج مكافحة الإيدز التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، تؤيد الدور القيادي للبرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الإيدز وتساند أولويات هذا البرنامج مساندة تامة ، ولا سيما تعزيز البرامج الوطنية وتطوير الوقاية ومكافحة التمييز إزاء الايجابيين مصليا والمصابين بالإيدز . وقالت إن التشريع النمساوي يركز من ناحيته على التدابير الوقائية ، واحترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالاييجابيين مصليا والمصابين بالإيدز ، والحملات الإعلامية ، وإن جميع هذه التدابير تنسقها دوائر الصحة العامة ولكن بمساعدة من أجهزة تابعة للقطاع الخاص .

١٦ - وقالت إن هذا الوباء ، الذي من الممكن أن يصيب ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ، بلغ حجما يفرض على جميع أعضاء المجتمع الدولي جمع جهودهم للخلاص منه .

١٧ - السيد ويبيسونو (اندونيسيا) : أعلن عن دعمه لمواقف مجموعة ال ٧٧ التي عبّر عنها رئيس المجموعة ، وهو ممثل غانا . وقال إن السنة المنصرمة قد شهدت تغيرات بلغ من سرعتها أنه يمكن وصفها بأنها صدمة حقيقية . ويتعين على الأمم المتحدة أن تتكيف مع هذه التطورات السريعة ، وقد اتخذت تدابير أولية لتعزيز عمل المجلس الذي أشير الشك حول فاعليته ، حتى يتاح للمجلس التصدي لأزمة التنمية التي ما زالت قائمة ، وللغفر الذي تعانيه البلدان النامية ، وللشغرة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة النمو . وقال إن هناك عدة قرارات مشجعة صدرت عن الجمعية العامة (١٧٧/٤٥ و ٣٦٤/٤٥) في هذا الشأن . واستطرد قائلا إنه يتعين على المجلس أن يعيد تأكيد دوره ومكانه في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة . إن إدخال مبدأ المناقشة الرفيعة المستوى ، خلال الدورة الصيفية ، يشكل ابتكارا هاما . وفي الدورة الاخيرة ، تم تحليل آثار التطورات الحديثة للعلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وخصوصا على النمو والتنمية الاقتصادييين للبلدان النامية ، وكذلك على التعاون الاقتصادي الدولي . وقد كان بالإمكان حقا أن تأخذ المناقشة طابعا أفضل بُنية ويتم التركيز الأوفى على الحوار والمناقشة بدلا من الاقتصار على سلسلة من الخطب ذات الطابع التقليدي . ولا بد في المستقبل من التفكير ، في نهاية الاجتماعات الرفيعة المستوى هذه ، في إقرار مجموعة من التوصيات الوزارية .

(السيد ويبيسونو ، اندونيسيا)

١٨ - وقال إن التقييم الجديد لخطورة الانكماش الاقتصادي لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لا يبشر بالخير بالنسبة للبلدان النامية التي قلت فرصها في الوصول إلى أسواق جديدة والاتجار مع بلدان أوروبا الشرقية . ويضاف إلى ذلك ، أن الاحتياجات المالية لهذه البلدان يمكن أن تتجاوز بشكل واسع الموارد المتاحة . ولذا فإننا نرحب بالضمانات التي قدمتها البلدان المانحة والتي مؤداها أن تمويل الانتعاش في أوروبا الشرقية لن يتم على حساب البلدان النامية . وترى اندونيسيا أن إصدارا جديدا لحقوق السحب الخاصة قد يصبح ضروريا على المدى القصير ، في حين أنه ، بالنسبة للأجل الطويل ، ينبغي أن يتاح سحب جزء من "أرباح السلم" . وطبقا لما قاله الأمين العام ، لا بد من دعوة مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

١٩ - وقال إن قرارات المجلس والجمعية العامة بشأن تنشيط المجلس وإعادة تشكيله تستجيب لحاجة لا تقبل المنازعة ، وهي زيادة فعالية الأمم المتحدة من أجل تحسين أوضاع البلدان النامية . ومن الخطير للغاية في الواقع رؤية عدد كبير من الناس يوميا ينفغرون في متاهة اليأس والفقر المدقع . غير أن من الممكن التطلع إلى أن يمتد بعث المنظمة ، الذي أصبح جليا بالفعل في الميدان السياسي ، إلى الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أيضا . ويمكن للمجلس أن يمارس الآن دوره بوصفه جهازا رئيسيا للأمم المتحدة في هذا المجال ، إلا أن إعادة تشكيله ليست بحد ذاتها ضمانا لنجاحه إذا لم توافق الدول الأعضاء على استخدام الجهاز الحكومي الدولي استخداما فعالا .

٢٠ - ومن المحتمل أيضا تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية . إذ أن عالمية الاقتصاد والترابط المتزايد بين جميع الدول من شأنها جعل أية دولة غير قادرة بمفردها على بلوغ أهدافها الوطنية . وفي هذا الاتجاه ، فإن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمد في ختام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، واعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، يشكلان أداتين هامتين للتعاون المتعدد الأطراف .

٢١ - وفيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة على التصرف بسرعة في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو التي تحدث بفعل الإنسان ، فإن من المستلزم إجراء دراسة متعمقة للوسائل الحالية بسبب التنوع الكبير جدا للكوارث وحالات الطوارئ التي تؤدي إليها .

٢٢ - السيد أبو الحسناني (جمهورية إيران الإسلامية) : أشار إلى النمو الاقتصادي في العالم وقال إنه أقل من النمو السكاني وأنه في بعض البلدان النامية ، معدوم ، بل سلبي ، ولذلك لا بد من القيام بجهد وطني ودولي كبير بشكل عاجل . وقال إن البلدان النامية تقوم بتغييرات عميقة ، ولأجذاب رؤوس الأموال ، قامت كثير منها بتحريير سياسات استثماراتها من القيود وفتحت أبواب تنميتها للخارج . وقال إنه للانفراج عن الموارد ، خفضت بعض هذه البلدان من نفقاتها ، وبصفة خاصة الإعانات المالية الرسمية . واستجابة لهذه الجهود ينبغي للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، أن تقدم رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة بشروط تفضيلية وأن تفتح أبواب أسواقها ، لأنه من دون زيادة الموارد المالية ، فإن التغييرات الاقتصادية للجنوب معرضة للخطر . ومن المسلم جدا في هذا السياق الدعوة لعقد المؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية ، الذي اقترحه الأمين العام .

٢٣ - وقال إنه إذا كانت المناقشة الخاصة الأولى الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تمت في صيف ١٩٩١ لم تستجب بشكل كامل لتطلعات المشاركين ، فيمكن أن تكون نموذجا للمناقشات الرفيعة المستوى في الدورات القادمة . وقد يستحسن بالنسبة لصلب الموضوع الترحيب بالالتزام الذي تعهدت به البلدان المتقدمة النمو وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الاطراف للسهر بعدم عرقلة برامج المعونة للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل الاستجابة لاحتياجات اقتصادات في حالة تحول .

٢٤ - واستطرد قائلاً إن ممارسة الكيان الصهيوني في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية ، وبصفة خاصة حقهم في كسب الرزق . ويبين تقرير الأمين العام عن "السياسات والممارسات الاسرائيلية المتعلقة بالأرض والمياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى" (A/46/263) بشكل واضح أن السلطات الاسرائيلية قد اتخذت سلسلة من الاجراءات ألغيت بموجبها القوانين التي كانت سارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال الاسرائيلي (الفقرة ٥) . وقامت من جهة ثانية ، بتحديد مساحة الأراضي الزراعية وتقليص استعمال موارد المياه من قبل السكان العرب الفلسطينيين وبسبب هذه الحقيقة ، فإن مساحة الأراضي المروية المملوكة للسكان العرب قد تقلصت بينما قد زادت المساحات المروية في المستوطنات الاسرائيلية (الفقرة ٣) . واقتبس ممثل جمهورية إيران الإسلامية نصوصاً أخرى من التقرير حول نفس المسألة (الفقرات ٣٤ و ٤٣) ورغم ترحيبه الكامل بالجهود المختلفة لهيئات الأمم المتحدة من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ، يرى أن هذه المساعدة ، وإن كانت ضرورية ، لا ينبغي أن تؤدي بالمجتمع الدولي إلى التملص من مسؤوليته التي هي القضاء على السبب الأساسي لهذه



(السيد أبو الحسن ،

جمهورية ايران الاسلامية)

الازمة ، أي الاحتلال . وعبر عن تمنياته بأن يتضمن القرار الذي ستعتمده اللجنة تدابير محددة لتنفيذها ، وأن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة .

٣٥ - السيدة ستوكي (نيوزيلندا) : لاحظت أن التحولات والتغيرات الشورية الجارية حالياً في العالم هي المواضيع الأساسية للدورة السادسة والأربعين . وأنه قد أضيف إلى المسائل التي لاتزال ذات أولوية ، مثل الفقر ، والمرض والمجاعة في العالم النامي ، والدين والانتعاش الاقتصادي ، جيل جديد من المشاكل العالمية مثل العلاقة بين البيئة والتنمية ، وإساءة استعمال المخدرات والجريمة ولذلك فإنه ينبغي أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإطار ، المنسق والمرن ، لحوار عالمي ولعمل دولي فعال . وقالت إن نيوزيلندا تساند عملية إعادة التنشيط هذه وهي مستعدة للتعاون من أجل عمل يكون امتداداً للتدابير التي استهدفها القرار ٣٦٤/٤٥ .

٣٦ - وقالت إن المناقشة الأولى الخاصة الرفيعة المستوى للمجلس شملت نتائج التغيرات التي حدثت في شرق أوروبا ، والتي فتحت عهداً جديداً للتعاون ، من شأنه أن يساعد المنطقة على الاندماج تدريجياً في الاقتصاد الدولي . وترغب نيوزيلندا في القيام بدورها في هذه العملية وكذلك في توسيع اتصالاتها مع أوروبا الوسطى . وستستمر في المساهمة في برنامج المساعدة الفنية لمجموعة الـ ٢٤ وكذلك في أعمال البنك الأوروبي للتعمير والتنمية . ومما لا يمكن إنكاره أن احتياجات البلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان الأقل نمواً ، لا تزال عاجلة وأنه يجب على الأقل أن تبقى المساعدات الخارجية في مستواها الحالي .

٣٧ - ولتعزيز الانتعاش الاقتصادي في العالم المناعي كما في العالم النامي ، فإن من الأساسي احترام الالتزامات التي اتخذت في نطاق مفاوضات جولة أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف ، ووضع حد للحماية . وقالت إن وزراء مالية دول اكومنوك ، الذين اجتمعوا مؤخراً في كوالالمبور أكدوا على أنه ينبغي لهذه المفاوضات أن تمل سريعاً إلى نتائج هامة ومتوازنة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه التجارة والالتواءات التي تشوه أسواق المنتجات الزراعية . وقالت إنه قد حان الوقت لأن يتخذ المتفاوضون في مجموعة الاتفاق العالم بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") قرارات في هذا الشأن .

٣٨ - ومضت قائلة أما بشأن المؤتمر الدولي في السكان والتنمية فإنه سينعقد عام ١٩٩٤ . وإنه في السابق ، كانت مجموعة الخبراء تدرس من قبل المواضيع مثل العلاقة بين السكان ، والتنمية والبيئة ، والعلاقة بين السكان ومركز المرأة ، وبين السكان والشيخوخة . وحيث أن النمو الديموغرافي هو العقبة الرئيسية للتنمية القابلة

(السيدة ستوكس ، نيوزيلندا)

للإدامة ، فإنه لا يمكن دراسة احتياجات التنمية مع إغفال مسألة السكان . إن التحضيرات لمؤتمر البيئة والتنمية قد أوضحت حقيقة العلاقات بين الضغط الديموغرافي ، والطابع المؤقت لأساليب الاستهلاك الحالية ، وانعدام النمو الاقتصادي وتدهور البيئة . وقالت إن نيوزيلندا ستواصل دعمها لأعمال صندوق الأمم المتحدة السكان ومختلف الهيئات الدولية الأخرى في هذا المجال ، كما بينت أن هذه المشكلة تحتل موقعا هاما في المساعدات الثنائية التي تقدمها الى البلدان الواقعة جنوب المحيط الهادئ . وفي هذه المنطقة ، فإن النمو الديموغرافي السريع والنمو الاقتصادي البطيء يؤدي الى ركود أو الى انخفاض الدخل لكل ساكن . وبما أن مسألة تخطيط الأسرة هي مسألة خطيرة جدا لأسباب ثقافية ودينية . فإن المنظمات المتعددة الاطراف ، وبمفءة خاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ، هما في مركز يؤهلها لتقديم الاستشارات والمساعدات لحكومات المنطقة ، وغالبا ما يتم ذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية .

٣٩ - ومضت قائلة أما بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ، فإنه ينبغي الترحيب بالتعاون والتنسيق الناجح الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الانتشار السريع للإيدز/سيذا .

٣٠ - واستطردت قائلة إن لجنة التخطيط الإنمائي قد استعرضت في الفصل الخامس من تقريرها ، المعايير من أجل تحديد البلدان الأقل نموا . وإنه من الهام المحافظة على نزاهة وموضوعية التحليل الذي قامت به اللجنة . وإن إهمال جزء من المقترحات أو إضافة فئة جديدة ، بهدف شمول هذا البلد أو ذلك ، يعني في الواقع تجديد مفهوم البلدان الأقل نموا من معناه . ومن المعلوم أن برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية لنيوزيلندا مستمر في تفضيل البلدان النامية الواقعة جنوب المحيط الهادئ التي يعد كثير منها ضمن البلدان الأقل نموا . وهناك بالتأكيد بلدان ، لا تنطبق عليها المعايير لإدراجها في قائمة البلدان الأقل نموا ، لكنها تواجه مشاكل فورية ، على سبيل المثال ناميبيا ، حيث تقوم نيوزيلندا بتقديم مساعدة خاصة لها .

٣١ - وترغب نيوزيلندا من جهة ثانية ، في تأكيد مساندتها لأعمال اللجنة الإحصائية التي تقدم مساعدتها لمكتب الإحصاءات في الأمم المتحدة وشعب الإحصاءات في اللجان الإقليمية وفي الوكالات المتخصصة . إذ هي مكلفة بصفة خاصة بتحديد المعايير الدولية ، وتطوير خدمات الإحصاء الدولية والإحصاءات الرسمية للبلدان الأعضاء ، وتنسيق أعمال أجهزة الأمم المتحدة في مجال الإحصاءات ، فإن اللجنة الإحصائية هي في الواقع أحد أجهزة المجلس التي تفي على الوجه الأفضل بوظائفها . وحيث أن نيوزيلندا

(السيدة ستوكس ، نيوزيلندا)

لا تتوفر لها الموارد اللازمة لتجهيز نفسها بنظام احصائي خاص بها ، فإنها مثلا ، تطبق نظام المحاسبة الوطني للأمم المتحدة لقياس ناتجها المحلي الاجمالي وغير ذلك من المتغيرات الأخرى المختلفة للاقتصاد الكلي وهناك بلدان أخرى كثيرة في نفس الوضع .

٣٢ - السيد غوميز (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : وجه الانتباه الى أنه ، اذا كان وباء الايدز/سيدا ينتشر منذ أكثر من عشر سنوات لغاية الآن فإن بدء الإدراك بجميع تشعباته حديث . إن هذا الوباء ، الذي ينتشر بسرعة خطيرة ، يختلف عن الأمراض الأخرى : ذلك أن متوسط فترة حضائه هي عشر سنوات في البلدان المتقدمة ، وأكثر من ذلك دون شك في البلدان النامية ، وإن غالبية الضحايا ، هم رجال ونساء ، في سنوات عمرهم الأكثر انتاجية ، وإن الأمراض المنشقة عنها مثل السل تشكل حاليا مشكلة خطيرة في معظم المجتمعات المصابة والشخص المصاب يبقى معديا حتى نهاية أيامه ، دون أن يكون له علم بذلك في معظم الأحيان .

٣٣ - ومضى قائلا إن انتشار الوباء سيستمر ، ومن الأمور التي تسهل ذلك ، هجرة اليد العاملة الموسمية ، والاضطرابات المدنية ، والحرب والفقر . وهذا يفرض إعادة التفكير في المساعدة من أجل التنمية ، لانه في بعض البلدان ، يلتهم الايدز/سيدا الادخار العام والخاص . وتواجه الحكومة في الوقت نفسه طلبات أكثر فأكثر بشأن - السكن ، والأمن والمعونة الغذائية - ويؤدي المرض والوفيات الى خفض الانتاجية . وبالتالي فإنه ينبغي عمل كل شيء ممكن من أجل تخفيض كلفة الوباء بشريا واقتصاديا واجتماعيا بواسطة برامج فعالة للوقاية .

٣٤ - ومضى قائلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدرك أن الموضوع يتعلق بمشكلة تتعدى القطاع الصحي ، ولذلك عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية حلفا في عام ١٩٨٧ لمكافحة الايدز/سيدا ، وفي هذا الإطار ، قدم البرنامج أكثر من ٣٠ مليون دولار للبرنامج العالمي لمكافحة الايدز/سيدا الذي تشرف عليه منظمة الصحة العالمية . وإنه من الهام في الواقع أن يوضع في الاعتبار تشعب تأثيرات الوباء على حياة الانسان في العالم بأسره ، لان الاحتياجات الكبيرة والعاجلة التي خلقها لا يمكن أن تتوفر إلا اذا كانت النتائج على المستوى البشري مفهومة بشكل كامل . وهذا يتطلب سلسلة من البرامج ، ابتداء من الوقاية لغاية المعالجة ومساندة الأحياء الباقين من العائلة عند وفاة أحد أفرادها .

٣٥ - واستطرد قائلا إنه في دورة حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اعتمد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة مبادئ توجيهية للعمل على مكافحة وباء الايدز/سيدا ، وهي

.../...

(السيد غوميز)

استكمال للحلف المبرم بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وذلك بتأكيد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة . وقد شاركت منظمة الصحة العالمية بشكل مفيد جدا في إعداد هذه المبادئ التوجيهية . وبما أن الوباء له تأثير على التنمية ، فإنه ينبغي للمجتمع العالمي العمل بشكل شامل وبالتزام مترابط . وتتوجه حكومات ومنظمات غير حكومية بطلباتها الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أكثر فأكثر ، لمساعدتها في العمل بشكل متكامل . وهناك من جهة ثانية برنامج تدريبي متوقع في هذا الشأن .

٣٦ - وقال مختتما ، إنه من المفيد التأكيد على ثلاثة أوجه للترابط في مكافحة الإيدز/سيذا . وقبل كل شيء ، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعلق أهمية قصوى على الدور الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في الإعداد والتنسيق . ثانيا ، اذا كانت الجمعية العامة قد اقترحت في قرارها ٢١١/٤٤ تنفيذ مشاريع المساعدة الفنية من قبل الحكومات ، في إطار مكافحة الإيدز/سيذا فإن هناك بعض المشاكل الخاصة ، التي يدرسها البرنامج بشكل دقيق ، وقد تكون هناك حاجة لاجراءات خاصة في هذا المجال . وأخيرا ، فإن انتشار الإيدز/سيذا بشكل صارخ وعواقبه الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية يبين بوضوح ضرورة توفير موارد بشرية ومالية إضافية .

٣٥ - السيد كبير (بنغلاديش) : لاحظ أن قرار الجمعية العامة ٣٦٤/٤٥ أدخل تعديلات عميقة على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يجب أن يصبح أداة أكثر دينامية ، بسبب حجم أزمة التنمية التي تجتاح غالبية البلدان النامية . وإن الاتجاهات الكبيرة للتعاون المتعدد الأطراف قد حددت في الاعلان الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة وكذلك في برنامج العمل الجديد لمالغ البلدان الاقل نموا لسنوات التسعينات . في حين أن هاتين الوثيقتين لن تنتج عنهما أية نتائج إلا اذا كان المجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ مبادرات محددة لتشجيع القيام بعمل عالمي . ويستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وكذلك الجمعية العامة أن تلعب مجتمعة دورا متميزا في هذا المجال . إن المناقشة الرفيعة المستوى خلال الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناء على القرار ٣٦٤/٤٥ ، ينبغي أن تؤدي الى قيام الدول بتحديد المجالات الرئيسية للعمل الجماعي وتحسين آليات التطبيق والمتابعة لمختلف القرارات . وقال إن بنغلاديش تنوي المشاركة فعليا في المناقشات التي ستجري خلال الدورة الحالية بشأن العلاقات بين أعمال المجلس وأعمال هيئاته الفرعية . وإنه من الهام ألا تعرض للخطر الاهداف الكبرى التي استوجبت إنشاء مختلف الهيئات الفرعية . وقد يكون من المناسب في الوقت نفسه عدم قصر عملها على بعض المجالات .

(السيد كبير ، بنغلاديش)

٣٦ - وقال إن الأعمال الجارية حاليا بشأن التمويل من أجل التنمية ، والديين الخارجي للبلدان النامية ومساائل هامة أخرى كانت محل مناقشات متعمقة خلال الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنه قدمت مقترحات بحلول مختلفة لوضع حد لمختلف التوترات الحالية التي تلاحظ على ساحة الاقتصاد الدولي . وإن فكرة مؤتمر دولي بشأن التمويل من أجل التنمية التي قدمها كذلك الأمين العام تمت مسانبتها من قبل مجموعة الـ ٧٧ . ووضعت كذلك توصيات مهمة في هذه الدورة بشأن مختلف المؤتمرات الدولية المزمع عقدها . وبين أن بنغلاديش تعلق أهمية خاصة على المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وتأمل أن يتم الانتهاء من المسائل التنظيمية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

٣٧ - ومضى قائلاً إن الحاجة إلى تقديم المعونة العاجلة الإنسانية الكافية في حالة الكوارث ، وبصفة خاصة للكوارث الطبيعية ، قد أشيرت أيضا وقدمت بشأنها مقترحات متنوعة جديرة بالاهتمام . وحيث أن بنغلاديش من البلدان المتعرضة بشكل أكثر للكوارث ، فإنها تتمنى بشدة أن يتم الاتفاق على جميع المقترحات البناءة التي ستسمح للمجتمع الدولي بمواجهة هذه الكوارث .

٣٨ - أما فيما يتعلق بالمعايير الجديدة للتسجيل في قائمة البلدان الأقل نمواً التي أومت بها لجنة التخطيط الإنمائي وكذلك الانسحاب منها ، فإن هذه المعايير ينبغي أن تكون أكثر تفصيلاً وتسمح بشكل أفضل بتقييم الصعوبات الهيكلية الأساسية للبلدان الأقل نمواً . ومن جهة أخرى ، فإنه ينبغي الحرص على أن يكون أي قرار يتخذ استناداً إلى هذه المعايير قائماً على معطيات احصائية وتقييم نزيه لحالة مختلف البلدان ودرجة ضعفها . وينبغي كذلك أن توضع في الاعتبار احتياجات كل بلد في وقت معين قبل اتخاذ قرار سحب ذلك البلد من القائمة ، وينبغي فضلاً عن ذلك تحليل آثار استعمال هذه المعايير على الموارد ، وبصفة خاصة التدابير الإضافية من أجل مساعدة البلدان من هذه الفئة في مجال الدين والتجارة الخارجية .

٣٩ - السيد ليغوايلا (بوتسوانا) : أعلن عن رغبة بوتسوانا في استضافة اللجنة التحضيرية لمؤتمر التنمية والسكان .

٤٠ - ومضى قائلاً إن ممثل غانا عرض وجهات نظر مجموعة الـ ٧٧ ولذلك سيكتفي بالإشارة إلى الفصل الخامس من تقرير لجنة التخطيط الإنمائي .

٤١ - واستطرد قائلاً إن المعايير الجديدة المقترحة لتحديد أقل البلدان نمواً ، لا تأخذ في الاعتبار حالة البلدان التي تحصل على الجزء الأكبر من إيراداتها من بيع الممتلكات وليس من بيع المنتجات . وأضاف أن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يشوّه هذا النوع من الحالات في حين أن الناتج المحلي الصافي لكل ساكن ، الذي يأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الموارد الطبيعية ونفادها ، أكثر تطابقاً مع الواقع . وينبغي كذلك أخذ مؤشر التنوع الاقتصادي في الاعتبار . وقال إن بوتسوانا تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع المناجم ، وبصفة خاصة بيع الماس الذي لا تتحكم بأسعاره . وبيّن أن الماس في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ مثّل ٧٧ في المائة من عائدات التصدير وأكثر من ٥٠ في المائة من العائدات الحكومية ، بينما لم تمثل الصناعات التحويلية إلاّ ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي على مستوى ضئيل جداً ، وهذا ما تؤكد حصة المواد المصنعة من الواردات . وتختلف الأهمية النسبية للمؤشرات الثلاثة المقترحة حسب كل بلد . ولذلك ينبغي عدم سحب بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً إلاّ إذا كانت المؤشرات الثلاثة في المستوى المطلوب .

٤٢ - ومضى قائلاً إن البلدان النامية تعتمد ، لدى إعداد خططها الإنمائية الوطنية ، بعض الفرضيات بشأن الموارد المتاحة ، وهذا أساسي لحسن استعمال المعونة الخارجية . وهكذا ، فإن بوتسوانا احتسبت في خططها الإنمائية السابعة أن حجم المساعدة الخارجية سيظل على مستواه الحالي . فإذا سحبت من القائمة الآن ، لن يبق حجم هذه المساعدات كما هو ، وهذا من شأنه أن يدخل الاضطراب على برامج التنمية . ولذلك من المفيد تحديد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات على الأقل ، بفرض تمكين البلدان من أخذ ذلك في الاعتبار في خططها الإنمائية وبالتالي من الحفاظ على زخم عملية التنمية .

٤٣ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إنه تسنى في أغلب الأحيان ، في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إجراء مناقشة أقل رسمية ولكنها أكثر صلة بالموضوع وأكثر فائدة ، خاصة في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى ، الذي خصص للنظر في تأثيرات التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو

(السيد سيزاكي ، اليابان)

الاقتصاد العالمي . وأضاف أن المناقشات حول تقرير لجنة الجنوب وحول النتائج الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية للحالة بين العراق والكويت ، وتبادل وجهات النظر حول تعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف كانت أيضا مثمرة . وأردف قائلاً إن الحوار مع الأمناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية وكذلك مع المدير العام لصندوق النقد الدولي ، وهو حوار أصبح الآن راسخا ، يمكن الدول الاعضاء والاجهزة والمؤسسات المكلفة بالتنمية وبالمسائل المالية الدولية من زيادة التفهم . وقال إن الملخصات التي قدمها الرئيس أدت الى ربح كبير في الوقت ، شأنها في ذلك شأن القرار بتجميع بنود معينة من جدول الاعمال وعدم النظر فيها إلا مرة واحدة كل سنتين .

٤٤ - واستدرك قائلاً إن عملية الاصلاح ينبغي أن تستمر . وينبغي بصفة خاصة احترام الجدول الزمني المقرر لإعادة تشكيل الهيئات الفرعية والبدء بسرعة في المشاورات حول هذه النقطة فضلا عن أنه يتعين على المجلس أن يحاول تخفيض حجم عمله . ويتعين عليه ، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٢ ، اعتماد موضوع أو عدة مواضيع هامة في مجال السياسة العامة لاجتماعه الخاص الرفيع المستوى ومن الهام أن توزع المواضيع المختارة بالتساوي بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

٤٥ - وقال إن الوفد الياباني شارك في مناقشات اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وأضاف أن الوفد يعترف بأهمية أعمال اللجنة وأعمال مركز شؤون الشركات عبر الوطنية ، ولكنه على قناعة بأن هذه الهيئات لا تمتلك الكفاءات المطلوبة لمواصلة معالجة مسائل مثل المديونية الخارجية والبيئة التي هي من اختصاص هيئات أخرى . ومن جهة أخرى ، فإن المناقشات حول مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية لا تأخذ بعين الاعتبار الاحوال الاقتصادية الحالية . وبالفعل ، فإن البلدان النامية تعتبر الاستثمارات المباشرة وأنشطة هذه الشركات أساسية لازدهارها . ولذلك فإن وفد اليابان يرحب بقرار تأجيل المفاوضات المتعلقة بهذه المدونة .

٤٦ - ومضى قائلاً إنه ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والاربعين ، قرارا بشأن معايير الادراج في قائمة البلدان المصنفة في فئة أقل البلدان نموا . وأوضح أن هذا القرار هام لأنه ستكون له تأثيرات على المعونة الدولية التي تقدمها اليابان . ومن الاساسي ألا يحكم على القرار المتخذ بأنه جزافي لأن التصنيف في هذه الفئة سيكون له عندئذ وزن أقل .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٤٧ - وقال إن الأمين العام اقترح الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن التمويل الإنمائي . والحال أنه رغم أهمية هذه المسألة فقد سبقت معالجتها خاصة في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في الاستراتيجية الإنمائية الدولية . علاوة على ذلك فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينظران بصورة دورية في هذه المسألة . وأخيرا ، فإنها ترد في جدول أعمال الدورة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ولذلك ليس من الضروري على ما يبدو تخصيص مؤتمر دولي لها .

٤٨ - وقال مختتما حديثه إن الوفد الياباني يرحب باتخاذ المجلس لقرار بشأن أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٤ ، وكذلك بشأن الأعمال التحضيرية . وأضاف أن هذا المؤتمر من شأنه أن يساهم في النهوض بأنشطة هيئات الأمم المتحدة المعنية بالسكان ، خاصة في البلدان النامية .

٤٩ - السيدة حسن (جمهورية مصر العربية) : قالت إن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ للمجلس شهدت تغيرات هامة تعد طلائع لتتويج الجهود المبذولة من أجل تنشيط المجلس وتشكل خطوة كبيرة الى الامام في عملية الاصلاح التي بدأتها الأمم المتحدة . وأضافت أن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الذي خصص لبحث تأثيرات التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي تميز بمشاركات كبيرة . كما أن مستوى التمثيل ، وكذلك حدة النقاش ، يبينان أهمية المسألة وقد أتاحا مناقشات مثمرة للغاية . وحيث أن ذلك الاجتماع كان الأول من نوعه ، لا يمكن اعتباره نموذجا مثاليا للتنظيم ولكن من شأن الخبرة المكتسبة بهذه المناسبة أن تكون مفيدة في الاجتماعات المقبلة من هذا القبيل .

٥٠ - واسترسلت قائلة إن آلية تبادل وجهات النظر غير الرسمية ، المصممة في اطار تنشيط المجلس ، سهلت التفاعل بين الوفود وكذلك مع الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية ومع المدير العام لصندوق النقد الدولي . وأعلنت أن الوفد المصري يتمنى أن يستمر هذا النوع من المشاورات وأن يوسع نطاقها لتشمل البنك الدولي .

٥١ - واستطردت قائلة إن المناقشات سلطت الأضواء على الحاجة الى إنعاش النمو والتنمية في البلدان النامية كما أظهرت أن التمويل الإنمائي - سواء كان ميسر الشروط أم لا ضروري لتحقيق هذا الهدف . ولذلك يرحب الوفد المصري باقتراح الأمين العام



(السيدة حسن ، جمهورية مصر العربية)

بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن التمويل الإنمائي ويتمنى أن تقرر الجمعية ، فسي دورتها السادسة والاربعين ، الطرق العملية لعقد هذا المؤتمر .

٥٢ - ومضت قائلة إنه بالنظر الى أهمية مسائل السكان بالنسبة للتنمية القابلة للإدامة ، ينبغي الترحيب باعتماد المجلس لقرار بشأن الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية . وقالت إن الوفد المصري ينوي المشاركة بشكل فعال فسي الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر الذي سيتيح تشجيع الانشطة السكانية التي تضطلع بها أجهزة الامم المتحدة في البلدان النامية .

٥٣ - ومضت قائلة إنه لا توجد مهمة نبيلة كتلك المعنية بانقاذ ارواح بشرية وتقديم المساعدة للأشخاص المعرضين للخطر . ولذلك ينبغي أن تحظى مسألة تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة بكامل اهتمام المجتمع الدولي . وأوضحت أن الوفد المصري شارك في المناقشات التمهيدية التي دارت في جنيف حول هذا الموضوع وهو يأسف لأنها لم تسفر عن نتائج ملموسة . وقالت إن درجة التنمية في بلد ما لها تأثيرات مباشرة على قدرته على مواجهة الكوارث الطبيعية ، ولذلك لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الحاجة القصوى الى تعزيز العمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

٥٤ - وواصلت حديثها قائلة إنه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦٤/٤٥ ، تم إعداد جدول زمني ، يحدد خطوات عملية الاصلاح . وأعلنت أن الوفد المصري سيشارك بشكل فعال فسي الاعمال المتعلقة بإعادة تشكيل الهيئات الفرعية .

٥٥ - السيد جيسلاسون (ايسلندا) : تحدث باسم بلدان الشمال الأوروبي ، فأعرب عن قلقها العميق ازاء الانتشار السريع لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) . وبين أن الأرقام التي قدمتها منظمة الصحة العالمية - والتي تشير الى أن ٨ الى ١٠ ملايين فرد مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية - هي بدون شك أقل من الحقيقة . ونحن نعلم اليوم أن هذا المرض لا يعرف حدودا ويصيب جميع شرائح السكان ، ولم يعد مقتصرًا على المجموعات المعروفة بأنها "معرضة بشكل كبير" . ولذلك من المهم العمل على مستوى الوقاية . وبالتالي ينبغي عدم التقليل من أهمية الحملات الإعلامية . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لطريقة انتقال الفيروس ، ينبغي التأكيد على عدم جدوى فرض معاملة تمييزية على الافراد المصابين . فالذين يعتقدون أنهم مصابون يرفضون القيام طواعية بالاختبار ويواصلون بذلك نشر المرض . كما لا يوجد أي سبب معقول لفرض قيود على سفر الأشخاص

(السيد جيسلاسون (ايسلندا)

المصابين وهجرتهم . وفي البلدان التي توجد فيها هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ، ينبغي الغاؤها فورا .

٥٦ - ومضى قائلاً إن مسألة الايدز لا تتعلق بالصحة فقط . بل من الواضح أنها تؤثر أيضا على التنمية ولذلك ينبغي ألا تكون من مشمولات السلطات الصحية فقط ، بل أيضا من مشمولات كبار المسؤولين عن التخطيط والتمويل . وأضاف أن الوباء يمسب بالفعل بالغين في الفترة الأكثر انتاجية من حياتهم . ولا مفر من أن يتأثر الانتاج الزراعي والصناعي من جراء ذلك . وهناك خطر بأن يشهد المرء ضياعا لموارد بشرية وبيد عاملة مؤهلة . علاوة على ذلك ، ونظرا لأن البلدان النامية لا تتوفر لديها الموارد المالية لقبول المرضى في المستشفيات ، فإنه ستقع على عاتق المرأة مسؤولية تجعل الجزء الأكبر من العبء على حساب مسؤوليات هامة أخرى تضطلع بها بالفعل .

٥٧ - واستطرد قائلاً إن من الاساسي في هذه الظروف ، تنسيق عمل جميع مؤسسات المنظومة في مجال الوقاية . اذا كان يتعين أن تبقى منظمة الصحة العالمية الجهاز الرائد في هذا المجال ، فإنه ينبغي أيضا اشراك مؤسسات أخرى ، مثل اليونيسيف ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبمفئة خاصة ، البنك الدولي ، وذلك بتحديد مسؤولية كل منها بوضوح ، مع أخذ المزايا النسبية لكل منها في الاعتبار .

٥٨ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي في نفس الوقت إيلاء هذه المسألة درجة عالية من الأولوية . وأضاف أن بلدان الشمال الاوروبي ستواصل تقديم المعونة المتعددة الاطراف والشثائية ، ولكن هذه المعونة لا يمكن أن تمثل إلا جزءا يسيرا من الموارد اللازمة . وبالتالي فإنه يعود الى جميع الجهات المانحة أن تساهم في هذه الجهود .

٥٩ - وقال في اختتام حديثه إنه رغم صعوبة التطرق الى هذه المسألة ، بسبب طبيعتها الخاصة والمحظورات الاخلاقية والدينية التي تشيرها ، لا يوجد مخرج آخر غير التحدث عنها بصراحة وبشكل مفتوح . ومن مملحة الأجيال القادمة أن تظل هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة .

٦٠ - السيدة اماراسيكييري (سري لانكا) : قالت إن مسألة المستوطنات البشرية ستكتسي أهمية خاصة خلال هذا العقد الذي بدأ ، وبشكل خاص خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وأشنت على مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للدور الرئيسي الذي قرر أن يؤديه وللعمل الذي يبذل به على المستوى الوطني والدولي .

(السيدة اماراسيكييري ، سري لانكا)

٦١ - وأضافت أن المشاكل المتعلقة بالمستوطنات البشرية آخذة في التشعب . ورغم التقدم الكبير المحرز في وضع استراتيجيات وسياسات التعاون التقني ، فإن الأفق لا يزال مظلمة على المستوى الدولي . ويقدر اليوم أن ما يقارب مليارا من الافراد لا مأوى لهم . وأنه يتعين على البلدان النامية ايجاد مساكن لمليار آخر من البشر . ويضاف الى ذلك شبح انتشار الفقر في المناطق الحضرية . والحال أنه لا يعترف بعد بأهمية الاستثمار في المستوطنات البشرية بالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، والتنمية البشرية وحماية البيئة . هذا مع أن المناقشات حول التنمية القابلة للاستدامة والبيئة أبرزت أهمية القيام بعمل وطني ودولي على الأمد الطويل . وقالت إن الوفد السريلانكي يرحب بتوافق الآراء الذي توصلت اليه لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثالثة عشرة وهو يأمل بأن تتبين الجمعية العامة قرار اللجنة ٢/١٣ .

٦٢ - واسترسلت قائلة إنه بعد مضي ما يقارب عشرين عاما على مؤتمر فانكوفر ، فقد حان الوقت للدعوة الى انعقاد هيئة دولية جديدة تكلف بمناقشة مسألة المستوطنات البشرية من جديد ، تكون في شكل مؤتمر للأمم المتحدة يعقد في عام ١٩٩٧ . وستكون مناسبة للنظر في الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وكذلك لمناقشة النتائج ذات الصلة بالموضوع التي ستتمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

٦٣ - واختتمت حديثها قائلة إن الوفد السريلانكي يتلقى بارشياح مقترح الأمين العام بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن التمويل الإنمائي ويعتبر ، من جهة أخرى ، أن إعادة تشكيل الآلية الحكومية الدولية للأمم المتحدة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تمر بدراسة دقيقة للمسائل التي تثيرها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥